

السؤال الأول: ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة:

(20 علامة)
(علامة واحدة لكل نقطة)

1. وفقا لحكم قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية فإن الخصومة تعتبر منعقدة ما بين المدعي والمدعى عليه اعتبارا من:
- أ. تاريخ قيد الدعوى في قلم المحكمة.
 - ب. تاريخ دفع رسم الدعوى في صندوق المحكمة.
 - ج. تاريخ تبليغ لائحة الدعوى للمدعى عليه.
 - د. تاريخ تقديم طلب تأجيل الرسم للمحكمة المختصة.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سندا لحكم المادة 55 فقرة (2) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001

2. لا يجوز للمدعي أن يبدي في الجلسة التي تخلف فيها خصمه عن الحضور طلبات جديدة أو أن يعدل أو يزيد أو ينقص في الطلبات الأولى إلا إذا:
- أ. كان المدعى عليه قد تعمد الغياب في تلك الجلسة
 - ب. كان المدعى عليه قد تقدم بمذكرة حصر بينة في الدعوى
 - ج. كان المدعى عليه لم يتقدم بلائحة جوابية ضمن المدة القانونية
 - د. كان المدعى عليه قد تبلغ بهذه الطلبات

الإجابة النموذجية: الإجابة (د) سندا لحكم المادة 85 فقرة (4) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001

3. يجوز لأي من الخصوم طلب رد القاضي إذا كان للقاضي أو لزوجه دعوى مماثلة للدعوى التي ينظرها أو إذا وجدت لأحدهما خصومة مع أحد الخصوم أو لزوجه بعد سماع الدعوى المنظورة أمام القاضي ما لم:
- أ. تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد الفصل في منازعة تجارية.
 - ب. تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد رده عن نظر الدعوى المنظورة أمامه.
 - ج. تكن هذه الدعوى قد أقيمت بقصد الفصل في مسألة متعلقة بحقوق عمالية.
 - د. تكن هذه الدعوى تتعلق بالمطالبة ببطل أجره مأجور.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ب) سندا لحكم المادة (143) فقرة (1) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001

4. في دعاوى الإجراءات المختصرة يتعين على المدعي أن يخطر المدعى عليه بأداء الحق المدعى به وذلك قبل إقامة الدعوى بمدة:
- أ. عشرة أيام.
 - ب. خمسة عشر يوما.
 - ج. واحد وعشرين يوما.
 - د. ثلاثين يوما.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ب) سندا لحكم المادة (260) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001

5. وفقا لحكم قانون العمل، يجب توجيه تنبيه كتابي من قبل الطرف المعني بالإضراب أو الإغلاق في القطاع الخاص إلى الطرف الآخر وإلى وزارة العمل قبل اتخاذ الإجراء بمدة:
- أ. أسبوع.
 - ب. أسبوعين.
 - ج. أربعة أسابيع.
 - د. ثلاثة أشهر.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ب) سندا لحكم المادة (67) من قانون العمل رقم 7 لسنة 2000

6. وفقاً لحكم قانون العمل، يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم:

- أ. سن الثالثة عشر.
- ب. سن الرابعة عشر.
- ج. سن الخامسة عشر.
- د. سن السادسة عشر.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سنداً لحكم المادة (93) من قانون العمل
رقم 7 لسنة 2000

7. وفقاً لحكم قانون العمل، لا يجوز الحجز على التعويض المستحق

للعامل جراء إصابة العمل إلا لدين النفقة وبما لا يتجاوز:

- أ. ربع التعويض
- ب. ثلث التعويض
- ج. نصف التعويض
- د. لا يجوز الحجز على تعويض إصابة العمل وإن كان لدين النفقة.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ب) سنداً لحكم المادة (129) من قانون العمل
رقم 7 لسنة 2000

8. يحسب التعويض المستحق للعامل جراء إصابة العمل على أساس

متوسط الأجر لآخر:

- أ. ثلاثة أشهر
- ب. ستة أشهر
- ج. سنة
- د. سنتين

الإجابة النموذجية: الإجابة (أ) سنداً لحكم المادة (130) من قانون العمل
رقم 7 لسنة 2000

9. وفقاً لحكم قانون التنفيذ فإنه إذا توفي المدين، وأنكر الورثة أثناء التنفيذ وضع يدهم على التركة أو جزء منها ولم يكن ممكناً إثبات ذلك بسندات رسمية ولم يكن للمتوفى أموال ظاهرة:
- أ. يكفي ادعاء الدائن بكون الورثة آلت لهم أموال بطريق الإرث للمباشرة بالحجز على أموالهم الخاصة.
 - ب. يتوجب على الورثة مراجعة المحكمة المختصة لإثبات أنهم لم يضعوا يدهم على التركة.
 - ج. يقرر قاضي التنفيذ تسديد الدعوى التنفيذية.
 - د. وجب على الدائن أن يثبت في المحكمة المختصة وضع يد الورثة على التركة ويحصل على قرار قضائي بذلك.

الإجابة النموذجية: الإجابة (د) سنداً لحكم المادة (15) من قانون التنفيذ
رقم 23 لسنة 2005

10. السندات الرسمية القابلة للتنفيذ والمحركة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحركة في فلسطين، وعلى أن يقدم طلب الأمر بالتنفيذ إلى:
- أ. قاضي التنفيذ في دائرة التنفيذ التي يراد التنفيذ في دائرة اختصاصها
 - ب. رئيس محكمة الاستئناف التي يراد التنفيذ في دائرة اختصاصها
 - ج. رئيس محكمة البداية التي يراد التنفيذ في دائرة اختصاصها.
 - د. لا حاجة لتقديم طلب الأمر بالتنفيذ بخصوص السندات الرسمية القابلة للتنفيذ والمحركة في بلد أجنبي

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سنداً لحكم المادة (39) من قانون التنفيذ
رقم 23 لسنة 2005

11. وفقاً لحكم قانون تسوية الأراضي والمياه، إذا ثبت لمدير الأراضي والمساحة وقوع خطأ في قيد من قيود سجل الأموال غير المنقولة نشأ عن سهو كتابي أو سهو في المساحة، فإن من يجوز له ان يعمل على تصحيح هذا الخطأ هو:
- أ. قاضي الصلح
 - ب. رئيس محكمة البداية التي يقع ضمن اختصاصها العقار
 - ج. ذات المدير دون الرجوع إلى أي شخص آخر أو هيئة أخرى.
 - د. لا يجوز تصحيح الخطأ وإن كان ناشئاً عن سهو كتابي أو سهو في المساحة إلا بعد مراجعة المحكمة المختصة.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سندا لحكم المادة (16) فقرة (6) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952

12. وفقاً لحكم قانون الإجراءات الجزائية، فإن تفتيش المنازل يجب أن يكون نهاراً ولا يجوز دخولها ليلاً إلا إذا:
- أ. كانت الجريمة من الجرائم المستمرة.
 - ب. كانت الجريمة من الجرائم الاقتصادية
 - ج. كانت الجريمة متلبساً بها.
 - د. لا يجوز دخول المنازل ليلاً بجميع الأحوال.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سندا لحكم المادة (41) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

13. وفقا لحكم قانون الإجراءات الجزائية، فإنه لا يجوز تنفيذ مذكرة الإحضار:

- أ. بعد مضي شهر من تاريخ صدورها ما لم يعتمد عليها من أصدرها لمدة أخرى
- ب. بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يعتمد عليها من أصدرها لمدة أخرى
- ج. بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يعتمد عليها من أصدرها لمدة أخرى
- د. بعد مضي تسعة أشهر من تاريخ صدورها ما لم يعتمد عليها من أصدرها لمدة أخرى

الإجابة النموذجية: الإجابة (ب) سندا لحكم المادة (109) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

14. وفقا لحكم قانون الإجراءات الجزائية، إذا تبين لمحكمة الصلح أن الجريمة المقدمة إليها من اختصاص محكمة البداية، تحكم بعدم اختصاصها وتقرر:

- أ. إحالتها إلى محكمة البداية وتعيين موعد لنظرها.
- ب. إحالتها إلى رئيس المحكمة ليقرر بشأنها.
- ج. إحالتها إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه بشأنها.
- د. انقضاء الدعوى الجزائية لتقديمها إلى محكمة غير مختصة.

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سندا لحكم المادة (169) فقرة (2) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

15. وفقا لحكم قانون الإجراءات الجزائية، فإن طلب إعادة المحاكمة يقدم من المحكوم عليه إلى:
- أ. المحكمة التي اصدرت قرار الإدانة
 - ب. النائب العام
 - ج. محكمة النقض
 - د. وزير العدل

الإجابة النموذجية: الإجابة (د) سندا لحكم المادة (378) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001

16. لا تقبل معارضة الساحب على وفاء الشيك إلا في حالة:
- أ. ضياع الشيك
 - ب. تفليس حامل الشيك
 - ج. سرقة الشيك
 - د. جميع ما ذكر

الإجابة النموذجية: الإجابة (د) سندا لحكم المادة (249) من قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966

17. وفقا لحكم قانون الشركات، يتولى إدارة الشركة المساهمة العامة مجلس إدارة:
- أ. لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على ثلاث عشر
 - ب. لا يقل عدد أعضائه عن أربعة ولا يزيد على اثنا عشر
 - ج. لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على أحد عشر
 - د. لا يقل عدد أعضائه عن اثنين ولا يزيد على خمسة

الإجابة النموذجية: الإجابة (ج) سندا لحكم المادة (104) من قانون الشركات رقم 12 لسنة 1964

18. في الأعمال الخطرة أو الضارة بالصحة والأعمال الليلية،
تخفض ساعات العمل اليومي بما لا يقل عن:
أ. ساعة واحدة.
ب. ساعتين.
ج. ثلاث ساعات.
د. لا تخفض ساعات العمل اليومي.

الإجابة النموذجية: الإجابة (أ) سنداً لحكم المادة (69) من قانون العمل رقم 7 لسنة 2000

19. وفقاً لحكم قانون تسوية الأراضي والمياه النافذ، إن كان الشخص مقيماً في بلاد غير البلاد المجاورة لفلسطين فله أن يقدم اعتراضه على جدول الحقوق إلى محكمة التسوية وفق أحكام هذا القانون خلال:
أ. سنة من تاريخ صدور إعلان التسوية
ب. سنة من تاريخ نشر جدول الحقوق في دائرة التسجيل
ج. ثلاث سنوات من تاريخ صدور إعلان التسوية
د. ثلاث سنوات من تاريخ نشر جدول الحقوق في دائرة التسجيل

الإجابة النموذجية: الإجابة (د) سنداً لحكم المادة (15) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952 المعدلة بموجب قانون معدل لقانون تسوية الأراضي والمياه رقم (22) لسنة 1964

20. وفقاً لحكم قانون تسوية الأراضي والمياه النافذ، فإنه يحق لكل من كان -حين البدء في أعمال التسوية- قاصراً أو فاقداً الأهلية القانونية أن يقدم اعتراضه على جدول الحقوق إلى محكمة التسوية خلال:
أ. سنة واحدة تبتدئ من التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن الرشد أو التاريخ الذي يسترد فيه فاقد الأهلية أهليته القانونية

- ب. ثلاث سنوات تبتدئ من التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن الرشد أو التاريخ الذي يسترد فيه فاقد الأهلية أهليته القانونية
- ج. ثلاثة أشهر تبتدئ من التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن الرشد أو التاريخ الذي يسترد فيه فاقد الأهلية أهليته القانونية
- د. شهر واحد يبتدئ من التاريخ الذي يبلغ فيه القاصر سن الرشد أو التاريخ الذي يسترد فيه فاقد الأهلية أهليته القانونية

الإجابة النموذجية: الإجابة (أ) سندا لحكم المادة (15) من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لسنة 1952

(10 علامات)

السؤال الثاني:

(علامة واحدة لكل نقطة)

حدد إذا ما كانت العبارات التالية صحيحة ☒ أم خاطئة ☐ وضع الإشارة المناسبة في الخانة المخصصة:

العبارة	☒ / ☐
1. وفقا لحكم قانون التنفيذ فإنه يجوز أن يكون الحارس المعين من قبل مأمور الحجز ممن يعملون في خدمة الحاجز	خطأ م. 2/88
2. وفقا لحكم قانون التنفيذ فإن ميعاد الطعن بالاستئناف سبعة أيام في الأمور المستعجلة.	صحيح م. 5
3. وفقا لحكم قانون المالكين والمستأجرين، فإنه لا يعتبر سببا من أسباب التخلية إنشاء المستأجر على أرض له خاصة عقاراً مناسباً لممارسة أعماله التجارية أو لسكنه	خطأ م. 5

خطأ م. 2/4	4. وفقاً لحكم قانون المالكين والمستأجرين، يجوز للمحكمة أن تعيد إسكان المستأجر في العقار إذا استحصل المالك على حكم بالتخلية بسبب عدم قيام المستأجر بدفع الأجرة وتبين أن الحصول على الحكم كان نتيجة لإخفاء حقائق جوهرية
صحيح م. 3/4	5. وفقاً لحكم قانون المالكين والمستأجرين إذا استمر مستأجر بحكم الحماية القانونية في شغل أي عقار بعد انتهاء عقد إيجاره ولم تكن طريقة دفع بدل الإيجار معينة في عقد الإيجار المذكور في دفع بدل الإيجار شهرياً في نهاية كل شهر.
خطأ م. 479	6. وفقاً لحكم قانون الإجراءات الجزائية النافذ فإنه يحق للمتهم إذا حضر الجلسة بنفسه أن يتمسك ببطلان ورقة التكاليف بالحضور
خطأ م. 478	7. وفقاً لحكم قانون الإجراءات الجزائية النافذ، فإنه في حالات البطلان المتعلق بالنظام العام يسقط الحق في الدفع ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلال أو بالتحقيق الابتدائي أو بالتحقيق بالجلسة إذا كان للمتهم محام وحصل الإجراء بحضوره دون اعتراض منه
صحيح م. 144	8. وفقاً لحكم قانون التأمين النافذ فإن مسؤولية من يستعمل المركبة أو من يأذن باستعمالها هي مسؤولية كاملة ومطلقة عن تعويض المصاب بغض النظر عما إذا كان هناك خطأ من جانبه أو من جانب المصاب أم لم يكن.
صحيح م. 149	9. إذا أصيب السائق بحادث طرق حين قيادته المركبة بإذن مالكيها أو المتصرف بها، ولم يكن للمركبة تأمين نافذ المفعول أو كان لها تأمين لا يغطي الحادث دون أن يعلم ولم يكن من المعقول أن يعلم بذلك، فإنه يحق له مطالبة الصندوق بالتعويض شأنه شأن أي

مصاب آخر	
10. وفقاً لحكم قانون العمل فإن تعريف الليل لغايات تطبيق احكام القانون هو فترة اثنتي عشرة ساعة متتالية تشمل وجوباً ما بين السادسة مساءً حتى السادسة صباحاً	خطأ م.1

(18 علامة)

السؤال الثالث:

(ثلاث علامات لكل نقطة)

علل الأسباب القانونية التي استندت إليها المحكمة في قرارها بالدعوى التالية بما لا يزيد عن أربعة أسطر:

1. أثناء نظر الدعوى الحقوقية رقم 2018/9484 لدى محكمة صلح رام الله والتي موضوعها تخلية مأجور يقع داخل حدود بلدية رام الله بسبب التخلف عن تسديد الأجرة، قدم وكيل المدعي بينته والمتمثلة بعقد إيجار المأجور المذكور كما وتقدم بشهادة شاهد والذي أفاد بأن المدعى عليه متخلف عن سداد الأجرة لثلاث سنوات سابقة على إقامة الدعوى وختم بذلك وكيل المدعي بينته ولم يتقدم وكيل المدعى عليه بأي بينة وبالنتيجة قررت المحكمة اعتبار الدعوى سابقة لأوانها.

الإجابة النموذجية:

اعتبرت المحكمة الدعوى سابقة لأوانها لعدم تقديم بيئة تفيد بقيام المالك بإرسال إخطار عدلي للمستأجر للمطالبة بسداد بدل الإيجار المستحق وإن المستأجر تبلغ الإخطار المذكور وفقاً لحكم المادة 4 من قانون المالكين والمستأجرين

2. أثناء نظر الدعوى الحقوقية رقم 2017/9875 لدى محكمة بداية نابلس والمقامة من المدعي سليم ضد عمه سالم للمطالبة بمبلغ (10000) عشرة آلاف دينار أردني بدل مديونية كان سليم أقرضها قرضة حسنة لسالم، طلب وكيل المدعي إثبات المديونية بشهادة الشهود، وبالرغم من اعتراض وكيل المدعي عليه فقد قررت المحكمة جواز سماع البيئة الشفوية لإثبات المديونية

الإجابة النموذجية:

بالرغم من كون المبلغ المدعى به يتجاوز (200) مائتي دينار أردني فإنه يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي، ويعتبر مانعاً أدبياً القرابة بين الأصول والفروع أو ما بين الحواشي إلى الدرجة الثالثة (م 71 بينات)

3. بتاريخ 2019/2/5 قررت محكمة بداية طولكرم بصفتها الاستئنافية الجزائية إلغاء القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح طولكرم في الشكوى الجزائية رقم 2018/9663 والقاضي بإدانة المتهم بتهمة إصدار شيك دون رصيد وإعادة الشكوى للنظر امام محكمة الصلح لغايات تمكين المتهم من تقديم ما لديه من بينات. بجلسة 2019/3/25 ولدى إعادة الدعوى للنظر لدى محكمة صلح طولكرم أعلم وكيل المشتكى المحكمة بأنه تقدم في ذات تاريخ الجلسة بادعاء بالحق المدني في هذه الشكوى وطلب السير بالادعاء المدني خصوصا وأن بيناته خطية فقط لمقاصد الادعاء المذكور وبانه سيقوم بختم بيناته في تلك الجلسة منعا من تأخير الفصل بالشكوى الجزائية ومع ذلك قررت محكمة الصلح عدم قبول الادعاء المدني وإمهال المتهم لتقديم بينته في الشكوى.

الإجابة النموذجية: وفقا لحكم المادة 196 فقرة 2 من قانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 فإنه لا يجوز الادعاء بالحق المدني إذا أعيدت القضية إلى محكمة الدرجة الأولى لأي سبب من الأسباب

4. في الدعوى الحقوقية رقم 2016/70 المقامة من المدعي خالد خليل ضد المدعى عليه والده خليل لدى محكمة بداية رام الله للمطالبة بمبلغ 5000 دينار أردني بدل مكافأة نهاية الخدمة وفقا لحكم المادة 45 من قانون العمل ومبلغ 10000 دينار أردني بدل التعويض عن الفصل التعسفي الذي قام به المدعى عليه تجاه المدعي وفقا لحكم المادة 47 من قانون العمل عن مدة الخدمة البالغة خمس سنوات فإن محكمة البداية قررت بالنتيجة رد دعوى المدعي بالرغم من ان المدعي أثبت بنود دعواه.

الإجابة النموذجية: وفقا لحكم المادة 3 من قانون العمل رقم 7 لسنة 2000 فإن أفراد أسرة صاحب العمل من الدرجة الأولى لا تسري عليهم احكام قانون العمل

5. بتاريخ 2018/3/7 وفي الدعوى الحقوقية رقم 2017/1930 المقامة من المدعية فاطمة سلامة ضد المدعى عليها شركة المشرق للتأمين لدى محكمة بداية بيت لحم للمطالبة بتعويضات جسدية ناجمة عن حادث طرق ترتب للمدعية على إثره نسبة عجز بواقع 15%، طلب وكيل المدعى عليها لدى حلول دوره بالبيننة توجيه اليمين الحاسمة للمدعية بكونها كانت تعمل قبل الحادث محل الدعوى وطلب وكيل المدعية إمهاله لمراجعة موكلته وقررت المحكمة إمهاله لهذه الغاية إلى جلسة 2018/4/5. بالجلسة المذكورة طلب وكيل المدعية رد اليمين على ممثل الشركة المدعى عليها إلا أن المحكمة قررت رفض طلب وكيل المدعية برد اليمين الحاسمة.

الإجابة النموذجية: (م132) من قانون البينات فإنه لا يجوز رد اليمين الحاسمة إذا انصبت اليمين على واقعة لا يشترك فيها الخصمان بل يستقل بها شخص من وجهت إليه.

6. بتاريخ 2018/2/23 قررت محكمة صلح رام الله في الشكوى الجزائية رقم 2018/1258 غيابيا إدانة المتهم سالم سليم بتهمة الإيذاء البسيط. بتاريخ 2018/4/5 تبليغ المتهم خلاصة الحكم الصادرة عن محكمة الصلح وعلى ضوء ذلك قام المتهم في ذات يوم التبليغ بتوكيل المحامي سلامة والذي تقدم له في اليوم التالي باستئناف ضد القرار لدى محكمة بداية رام الله بصفتها الاستئنافية الجزائية سجل تحت الرقم 2018/656. بالجلسة الاولى التي عقدتها محكمة البداية بصفتها الاستئنافية الجزائية حضر المتهم ووكيله وطلب وكيله قبول الاستئناف شكلا إلا أن المحكمة قررت عدم قبول الاستئناف المقدم شكلا.

الإجابة النموذجية: وفقا لحكم المادة 314 من قانون الإجراءات الجزائية فإن الأحكام الغيابية في مواد الجرح والمخالفات قابلة للاعتراض للمحكمة مصدرة القرار وليست قابلة للاستئناف

السؤال الرابع:

(24 علامة)

أجب عن جميع الأسئلة التالية:

1. عدد الحالات التي يجوز فيها دخول المنازل من السلطات المختصة بدون مذكرة:

(علامتين)

الإجابة النموذجية:

(م48 إجراءات جزائية)

لا يجوز دخول المنازل من السلطات المختصة بدون مذكرة إلا في إحدى الحالات التالية :

1. طلب المساعدة من الداخل.
2. حالة الحريق أو الغرق.
3. إذا كان هناك جريمة متلبساً بها.
4. في حالة تعقب شخص يجب القبض عليه، أو شخص فر من مكان أوقف فيه بوجه مشروع.

2. عدد الحالات التي تكون الجريمة متلبساً بها:

(ثلاث علامات)

الإجابة النموذجية (م 26 إجراءات جزائية)

تكون الجريمة متلبساً بها في إحدى الحالات التالية :

- 1- حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة وجيزة.
- 2- إذا تبع المجني عليه مرتكبها أو تبعته العامة بصخب أو صياح أثر وقوعها.
- 3- إذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراقاً أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه فاعل أو شريك فيها، أو إذا وجدت به في هذا الوقت آثار أو علامات تفيد ذلك.

3. عدد الحالات التي تكون الجرائم فيها متلازمة:

(علامتين)

الإجابة النموذجية (م 157 إجراءات جزائية)

تكون الجرائم متلازمة في إحدى الحالات التالية:

1. إذا ارتكبها في آن واحد عدة أشخاص مجتمعون.
 2. إذا ارتكبها أشخاص متعددون في أوقات وأماكن مختلفة بناء على اتفاق فيما بينهم.
 3. إذا ارتكب بعضها توطئة للبعض الآخر، أو تمهيدا لوقوعه وإكماله، أو لتأمين بقاء المتهم بدون عقاب.
 4. إذا كانت الأشياء المسلوقة أو المختلسة أو التي حصل عليها بواسطة جنائية أو جنحة قد اشترك عدة أشخاص في إخفائها كلها أو بعضها.
4. وفقا لحكم قانون الإجراءات الجزائية النافذ، ما هي حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أمام المحاكم الجزائية:

(علامتين)

الإجابة النموذجية: (م 391 إجراءات جزائية) حجية الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية أمام المحاكم الجزائية: لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الأمر المقضي به أمام المحاكم الجزائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها

5. عدد الحالات التي يجوز فيها رد الخبير وفقاً لحكم قانون البينات في المواد المدنية والتجارية رقم 4 لسنة 2001:

(ست علامات)

الإجابة النموذجية: (م 167 بينات) يجوز رد الخبير في الحالات الآتية: 1- إذا كان قريباً أو صهراً لأحد الخصوم إلى الدرجة الرابعة، أو كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجه، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت من الخصم أو زوجه بعد تعيين الخبير بقصد رده. 2- إذا كان وكيلاً لأحد الخصوم في أعماله الخاصة، أو ولياً أو قيمياً أو يحتل وراثته له بعد موته، أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بوصي أحد الخصوم. أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية

في الدعوى. 3- إذا كان له أو لزوجيه أو لأحد أقاربه أو أصهاره، أو لمن يكون وكيلاً عنه أو ولياً أو وصياً أو قيماً أو وارثاً مصلحة في الدعوى القائمة. 4- إذا كان يعمل عند أحد الخصوم، أو كان قد اعتاد مؤاكلة أحدهم أو مساكنته أو كان قد تلقى منه هدية، أو كانت بينهما عداوة أو مودة يرجح معها عدم استطاعته أداء مهمته بغير تحيز.

6. حدد المحكمة المختصة بنظر دعوى حقوقية متعلقة بالانتفاع بالأجزاء المشتركة وصيانتها في المباني متعددة الطوابق:

(علامة واحدة)

الإجابة النموذجية: محكمة الصلح وفقاً لحكم المادة 39 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم 2 لسنة 2001

7. حدد المحكمة المختصة بالطعن في قرارات الهيئة العامة لنقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين كما وحدد مدة الطعن بهذه القرارات أمام تلك المحكمة

(علامتين)

الإجابة النموذجية: تنص المادة 46 من قانون نقابة المحامين النظاميين على انه:
"يجوز الطعن في قرارات الهيئة العامة للنقابة وقرارات المجلس أمام المحكمة العليا
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ بالقرار"

8. عدد أربعة من الحالات التي لا يجوز للمحامي أن يقبل الوكالة فيها سنداً للائحة
آداب مهنة المحاماة:

(علّمتين)

الإجابة النموذجية: وفقاً لحكم المادة 40 من لائحة آداب مهنة المحاماة فإنه لا يجوز
للمحامي أن يقبل الوكالة في أي من الحالات التالية:

أ. عن طرفين متخاصمين في دعوى واحدة

ب. ضد موكله بمقتضى وكالة عامة

ج. ضد شخص كان وكيلاً عنه في نفس الدعوى أو الدعاوى المتفرعة عنها ولو
بعد انتهاء وكالته.

د. ضد جهة سبق أن اطلعت على مستنداتها الثبوتية ووجه دفاعها مقابل أتعاب
استوفاه منها سلفاً أو كان قد قدم لها استشارات مقابل أتعاب

هـ. أي دعوى ضد أي من المؤسسات العامة أو الخاصة قبل مضي سنة من تاريخ تركه العمل فيها.

و. أي دعوى ضد أي من المجالس أو اللجان أو الهيئات العامة أو الخاصة بما فيها المجلس التشريعية و البلدية والإدارية أو ضد أي من المصالح التابعة لها، خلال مدة عضويته فيها ولمدة سنة من تاريخ انتهاء مدة عضويته فيها.

ز. أي دعوى أصلية أو متفرعة أو ناشئة عنها سبق عرضها عليه أو أبدى رأيا فيها بصفته قاضيا أو محكما أو خبيراً.

ح. عن أكثر من متهم واحد في دعوى جزائية أو أكثر من مدعى عليه في دعوى واحدة إذا كانت مصالح المدعى عليهم متعارضة.

9. حدد المحكمة المختصة بنظر دعوى طلب الأمر بتنفيذ الحكم الصادر في بلد أجنبي

(علامة واحدة)

الإجابة النموذجية: (م 36 تنفيذ) المحكمة المختصة هي محكمة البداية التي يراد التنفيذ في دائرتها

10. ما هي الشروط التي لا يجوز الأمر بتنفيذ الحكم الصادر في بلد أجنبي إلا بعد التحقق منها

(ثلاث علامات)

الإجابة النموذجية: (م 37 تنفيذ)

لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي:

1- أن محاكم دولة فلسطين غير مختصة وحدها بالفصل في المنازعة التي صدر فيها الحكم أو القرار أو الأمر، وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة في قانونها.

2- أن الحكم أو القرار أو الأمر حاز قوة الأمر المقضي به طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته.

3- أن الحكم أو القرار أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو قرار أو أمر سبق صدوره من محكمة فلسطينية، وأنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة في فلسطين

بتاريخ 2018/2/1 حضر إلى مكتب المحامي ماجد محمد الموكل مهند محمود سليم سالم وعنوانه البيرة، بجانب بلدية البيرة وأعلمه بأنه كان قد استلم من المدين محمود خالد محمد سليم وعنوانه رام الله، المصايف، قرب سوبرماركت شيرين ثلاث شيكات مسحوبة على حساب المدين المذكور في البنك العربي فرع رام الله البلد، وبأن الشيكات المذكورة أعيدت دون صرف لدى عرض الشيكات على البنك الجاري سحب الشيكات عليه لعدم وجود رصيد قائم ومعد للدفع، علما بأن تفاصيل الشيكات هي على النحو التالي:

1. الشيك رقم 200000001 المستحق الأداء بتاريخ 2017/10/30 بمبلغ 5000 شيكل.
 2. الشيك رقم 200000002 المستحق الأداء بتاريخ 2017/11/30 بمبلغ 5000 شيكل.
 3. الشيك رقم 200000003 المستحق الأداء بتاريخ 2017/12/30 بمبلغ 5000 شيكل.
- وطالب من المحامي المذكور اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإقامة شكوى جزائية ضد معطي الشيكات بتهمة إصدار شيك دون رصيد.

أ. بناء على ما تقدم قم بصياغة إخطار مكتبي لتوجيهه لمعطي الشيكات المذكور (مع اعتبار بأن اسم المحامي الوكيل هو ماجد محمد)
(يمنع استعمال الاسم الشخصي للممتحن تحت طائلة شطب ورقة الامتحان).
(5 علامات)

عناصر الإجابة النموذجية وتوزيع العلامات عليها:

1. تعريف اسم المخطر واسم وكيله ----- علامة واحدة
2. تعريف اسم المخطر إليه وعنوانه ----- علامة واحدة
3. مضمون الإخطار على أن يتضمن ضرورة دفع قيمة الشيكات خلال الفترة القانونية وبيان الشيكات وأوصافها ----- علامتان
4. توقيع الإخطار ----- علامة واحدة

ب. تبلغ معطي الشيكات الإخطار الذي قمت بصياغته أعلاه بالذات بتاريخ 2018/3/1 ولم يحرك ساكنا، قم بصياغة لائحة شكوى جزائية ضد معطي الشيكات لتقديمها لدى النيابة العامة المختصة (مع اعتبار بأن اسم المحامي الوكيل هو ماجد محمد)

(يمنع استعمال الاسم الشخصي للممتحن تحت طائلة شطب ورقة الامتحان):
(7 علامات)

عناصر الإجابة النموذجية وتوزيع العلامات عليها:

1. ذكر الجهة التي تقدم لها الشكوى وهي نيابة رام الله ----- علامة واحدة
2. ذكر اسم المشتكى واسم وكيله ----- علامة واحدة
3. ذكر اسم المتهم وعنوانه ----- علامة واحدة
4. تفاصيل الشكوى على ان تتضمن ذكر أوصاف الشيكات والبنك الجاري سحب الشيكات عليه وكونها عادت دون صرف ----- علامة واحدة
5. تفاصيل الإخطار المرسل للمتهم وتاريخ تبلغه الإخطار وامتناع المتهم عن السداد ----- علامة واحدة
6. الطلب ----- علامة واحدة
7. توقيع المحامي ذيل الملائحة ----- علامة واحدة

ج. قم بتعبئة الوكالة الخاصة المرفقة والتي يتوجب إرفاقها بالشكوى الجزائية التي
قمت بصياغتها أعلاه مع الأخذ بعين الاعتبار بأن نموذج الوكالة موقع من قبل
الموكل: (4 علامات)

وكالة خاصة

أنا _____
قد وكلت المحامي ماجد محمد في تمثيلي لدى وكيل نيابة _____ أو لدى محكمة _____

بخصوص _____

وفي المدافعة والمرافعة عنا صلحا وبداية واستئنافا ونقضا وفي التحقيق وإلى آخر درجات المحاكمة
وفي تقديم طلبات إخلاء السبيل بالكفالة وكافة الطلبات واللوائح الأخرى وطلب تصديق أو فسخ أو
نقض القرارات وتعديلها أو إصدار الأمر بإعادة المحاكمة وفي التبليغ والتبليغ وطلب الشهود
واستجوابهم ومناقشتهم وإعادة استجوابهم وفي تقديم البينات وفي تقديم وتوقيع لوائح الادعاء المدني
وتسديد الرسوم وتنفيذ الأحكام الصادرة بهذا الخصوص وفي الصلح والإبراء والإسقاط والظهور
أمام دائرة التنفيذ لتنفيذ الحكم بالادعاء المدني وطلب استرداد قيمة أي كفالات مودعة على حساب
هذه الدعوى وقبض قيمتها وإجمالا في اتخاذ جميع الإجراءات القضائية للدفاع عني مع حق توكيل
أو إنابة الغير من المحامين وفقا للصلاحيات المذكورة في هذه الوكالة أو بعضا منها.

نظمت في هذا اليوم من شهر سنة 20.

أصادق على صحة التوكيل الجاري بحضور شخصيا،

الموكل

المحامي ماجد محمد

عناصر الإجابة النموذجية وتوزيع العلامات عليها:

1. ذكر اسم الموكل ----- نصف علامة
 2. ذكر اسم الخصم ----- نصف علامة
 3. ذكر اسم الجهة التي يتم تقديم الشكوى لها ----- نصف علامة
 4. الخصوص الموكل به بما يشمل توجيه الإخطارات وأوصاف الشيكات ----- علامتان
 5. توقيع المحامي ----- نصف علامة
-

السؤال السادس: (12 علامة)

---أجب عن أحد الفرعين التاليين---

(بحالة الإجابة عن كلا الفرعين لا يتم تصحيح أي منهما وتعتبر علامة السؤال صفراً)

الفرع الأول:

خليل من سكان نابلس وموظف لدى فرع شركة العبير للعطور في جنين منذ 2012/1/1 بأجر شهري مقداره (600) دينار اردني. بتاريخ 2018/1/1 قام المركز الرئيسي للشركة برام الله بتوجيه كتاب فصل لخليل دون منحه إشعاراً بالفصل بسبب انخراطه بعمل نقابي خارج أوقات الدوام الرسمي، علماً بان خليل لم يستنفذ أي يوم إجازة سنوية عن العام 2017 وترصد له تسع أيام إجازة عن العام 2016.

أ. على ضوء المعطيات أعلاه، حدد مستحقات خليل وفقاً لصحيح حكم قانون العمل:
(8 علامات)

الإجابة النموذجية:

1. بدل شهر إشعار: ----- علامتان
(600) دينار أردني
2. مكافأة نهاية الخدمة: ----- علامتان
(600) دينار $\times$ 6 سنوات: 3600 دينار أردني.
3. الفصل التعسفي: ----- علامتان
(600) دينار $\times$ 6 سنوات $\times$ 2 : 7200 دينار أردني.
4. بدل إجازات: ----- علامتان
9 يوم عن 2016 و 21 يوم عن العام 2017 = 30 يوماً ويستحق بدلاً عنها
600 دينار أردني

المجموع: 12000 دينار أردني

ما هي الرسوم القانونية الواجب سدادها إلى المحكمة بحالة رغب خليل بإقامة دعوى للمطالبة بالمستحقات المذكورة أعلاه (علامتان)

الإجابة النموذجية: الدعوى معفاة من الرسوم سنداً لحكم المادة 4 من قانون العمل

ج. حدد المحكمة المختصة بنظر الدعوى على ضوء المعطيات الواردة أعلاه وفيما إذا كان بإمكان خليل إقامة الدعوى لدى أكثر من محكمة (علامتان)

الإجابة النموذجية: محكمة بداية رام الله أو محكمة بداية جنين سنداً لحكم المادة 45 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية التي تنص على أنه: "يكون الاختصاص في الدعاوى المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية للمحكمة التي يقع في دائرتها مركزها الرئيس، فإذا تعلقت الدعوى بفرع الشخص الاعتباري جاز رفعها أمام المحكمة التي يقع في دائرتها ذلك الفرع"

بتاريخ 2015/9/1 وفي مدينة رام الله وأثناء قيادة السائق سليم الذي يحمل رخصة قيادة عمومي لسيارة خصوصية مؤمنة لدى الشركة الوطنية للتأمين، قام بدهس المدعو حسان وأصيب حسان نتيجة لذلك بإصابات بليغة نقل على إثرها إلى المستشفى، حيث مكث فيه لمدة 20 ليلة وأجرى أربع عمليات جراحية، وبعد أن استقر وضعه الطبي حصل على تقرير طبي نهائي من اللجنة الطبية العليا حددت بموجبه اللجنة المذكورة بأنه ترتب لديه نسبة عجز بواقع 15% وبأن هذا العجز هو عجز وظيفي دائم، علما بأن عمر المصاب بتاريخ الحادث كان 29 عاما، وكان يعمل موظفا بشركة خاصة براتب شهري مقداره ستمائة دينار أردني، وقد تعطل نتيجة الحادث لمدة عام واحد وتكبد مبلغ (1500) دينار أردني بدل مصاريف طبية.

ما هي التعويضات المستحقة للمصاب وآلية حسابها مع ملاحظة أنه لا داع لإجراء الرسملة لعدم توفر جدول مع الممتحن كما ولا داعي لتحديد نتيجة العمليات الحسابية لعدم وجود آلة حسابية مع الممتحن.

الإجابة النموذجية:

يستحق المصاب التعويضات التالية وفقا لحكم قانون التأمين:

1. بدل ألم ومعاناة عن نسبة العجز = 50×15 دينار = _____
(2 علامة)

2. بدل ألم ومعاناة عن مبيت مستشفى = 40×20 دينار = _____
(2 علامة)

3. بدل ألم ومعاناة عن العمليات الجراحية 500 دينار أردني
(2 علامة)

4. بدل كسب فانت (تعطل لمدة عام) = $12 \text{ شهر} \times 600$ دينار = _____
(2 علامة)

5. بدل فقدان دخل مستقبلي = 15% نسبة عجز $\times 600$ دينار الاجر الشهري $\times$ عدد
الاشهر المتبقية للمصاب لبلوغ سن الستين بعد انتهاء فترة التعطيل = _____
(2 علامة)

6. مصاريف طبية = 1500 دينار
(2 علامة)

ختمت الأسنلة،،،

مع تمنياتنا للجميع بالنجاح،،،

لجنة الامتحانات المركزية